

ديلان قايا: مرحباً بكم جميعاً. معكم ديلان قايا.

ديلارا غوك: وأنا ديلارا غوك.

ديلان قايا: إننا نجري سلسلة البودكاست هذه في إطار مشروع بعنوان "النساء يتحدثن عن السلام المجتمعي"، ونهدف من خلال هذه السلسلة إلى الاستفادة من قصص وتجارب نساء ناشطات يلعبن دور الوساطة، مدعومةً بأمثلة من تركيا والعالم، وجعل هذه القصص متاحة بلغات مختلفة. في هذه الحلقة نستضيف السيدة دوغوش دريا، النائبة في برلمان جمهورية شمال قبرص التركية. تخرجت دوغوش قايا من جامعة إسطنبول، قسم العلاقات الدولية، ثم أنهت دراسة الماجستير في علم الاجتماع بجامعة بوغاز إيجي. لها أعمال أكاديمية أجرتها ونشرتها حول موضوع القومية وسياسات الهوية والنوع الاجتماعي، وعملت ناشطةً في العديد من المنظمات النسوية، وأسست ورشة العمل النسوية في قبرص، وقامت بتدريس علم الاجتماع السياسي في جامعة الشرق الأدنى. وتعمل دريا في البرلمان بصفتها نائبة عن الحزب الجمهوري التركي منذ عام 2013، وتشارك منذ عام 2015 في اللجنة الفنية للنوع الاجتماعي التي أنشأتها رئاسة جمهورية شمال قبرص التركية، للمساهمة في المفاوضات القبرصية بما يتماشى وقرار الأمم المتحدة رقم 1325. في الواقع، يصعب الحديث عن دوغوش خانم بإيجاز، لكننا نأمل أن تكون أسئلتنا وسيلة للتعرف عليها وعلى أعمالها بشكل أفضل.

ديلارا غوك: شكراً لك ديلان على هذه المقدمة والتوضيحات الجميلة. قبل الانتقال إلى الأسئلة، نود أن نقدم لمستمعينا معلومات موجزة عن عملية قبرص. كما هو معروف، نالت قبرص استقلالها في عام 1960، لكن أصداء العملية لا تزال مستمرة على الصعيدين الدولي والاجتماعي. ونتيجة للعملية التي جرت في عام 1974، تم تقسيم الجزيرة إدارياً إلى قسمين، وأُخذت بعض الخطوات لحل العملية منذ ذلك الوقت إلى الآن، لكنها ظلت عموماً على مستوى الدولة. وكما هو معروف لمعظمنا، فإن كوفي عنان الذي شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة في مطلع الألفينيات لعب هو الآخر دور الوساطة في هذه العملية، ولكننا نعلم أنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى حل مستدام يخدم كلا الجانبين، رغم جميع التطورات التي حصلت. في الواقع، أردنا أن نلقي الضوء على خلفية العملية بإيجاز، وإذا كانت عندكم رغبة في الحصول على معلومات أوفى، يمكنكم الاستفادة من الرابط أدناه حول بعض المصادر التي نستعين بها. في هذا السياق، نود الاستفادة من تجاربك دوغوش خانم، لتسليط الضوء على العملية بشكل أكبر، لا سيما في البعد الخاص بالمجتمع المدني والنوع الاجتماعي. دعوني أعطي الكلمة الآن لديلان حتى تبدأ بتوجيه الأسئلة. شكراً لكم.

ديلان قايا: نشكرك ديلارا على هذه اللمحة المختصرة على خلفية عملية قبرص. في الواقع، نود أن نبدأ الحديث معك بسؤالنا حول عضويتك في البرلمان. كيف اتخذت قراراً بأن تكوني في البرلمان كأمراة؟ ما هي الأوضاع التي تطلبت منك نضالاً؟ لقد حصلنا على بعض المعلومات حول نضالك منذ اليوم الذي قمت فيه بأداء اليمين، لكننا نود أن نسمع منك بإيجاز.

دوغوش دريا: قبرص دولة شهدت حروباً ونزاعات، كما ذكرت أثناء الحديث عن خلفية القضية، وبعد التقسيم الذي جرى بعد عام 1974، أصبحت قبرص دولة تعيش ميراث القومية، حيث تندلع النزاعات وتُزرف الدموع وتُسفك الدماء، وبعد انقلاب 1980 على وجه الخصوص، شهدت جزيرة قبرص فترة شمولية خطيرة جداً، بسبب علاقاتها مع تركيا، ولم يكن الحديث عن سياسات الحقوق وحقوق الإنسان وسياسات الجهود وحقوق المرأة ممكناً جداً في هذه الفترة. فالأشخاص الذين يعبرون عن أنفسهم في إطار النموذج الفكري الاشتراكي ويناضلون من أجل العمل كانوا يُتهمون بأنهم خونة الوطن وبأنهم يميلون إلى القبارصة اليونانيين، ويُتهمون بتهمة أخرى مشابهة، ويمارس عليهم سياسية فيه فيضاً من الإقصاء والتهميش. أنا من مواليد عام 1978، ولدت في عائلة اشتراكية، وترعرعت في هذه الأوساط الخائفة، وواجهت صعوبات التنشئة باعتباري امرأة وفرداً في دولة تناضل من أجل البقاء على قيد الحياة وتعمل على الوقوف على قدميها، وإن كانت دولة صغيرة. وفي مرحلة الدراسة الجامعية التي قضيتها في إسطنبول، كنت على اطلاع بالحركات النسوية التي تعلمت منها الكثير في هذا المجال، وقررت الانضمام إليها، ولكن بعد عودتي إلى قبرص وجدت أن الحركة النسوية التي كانت موجودة قبلنا لم تكن تلي احتياجات الجيل بما فيه الكفاية، لأنها كانت حركة نسوية تعرف نفسها عبر هوية الأمومة ضمن ظروف ذلك العصر دون غيره، أي ضمن ظروف التسعينيات من القرن الماضي. ثم ما لبثنا أن أسسنا منظمة نسوية، وأخذنا نشرح ونقول إن هذا التنظيم النسوي هو في ذات الوقت مجالاً يعادي النزعة العسكرية، ويعادي الرأسمالية البيئية التي تنظر فيها الأعمال التجارية إلى حل القضايا البيئية على أنها سلعة، ويقوم بالاستشارة بناء على سياسة "الكوير". ثم دخلنا مرحلة أصبحت فيها ناشطة تبين أن النسوية لا تعني كراهية المرأة، وأن سياسات الحقوق يمكن أن تتحقق عندما يتم تقديمها على أنها شبكة كبيرة، وأن الديمقراطية المنشودة يمكن تحقيقها عندما نعمل معاً على الدفاع عن حقوق جميع الشرائح المضطهدة. في الحقيقة، إنني لم أخطط لأكون نائبة برلمانية، بل كنت أخطط وكنت أحلم بأن أعمل في المجال الأكاديمي، وأعطي المحاضرات في الجامعات وأتعامل مع الطلاب. لكنني أدركت أن جميع مقترحات القوانين التي أعدناها طيلة الفترة التي كنت فيها ناشطة نسوية على مدار 6-7 سنوات، وأن جميع المشاكل التي نعمل على توضيحها للمسؤولين، لم يتم أخذها محمل الجد، فقررت أن أرشح نفسي للانتخابات البرلمانية. في الحقيقة، لم يكن هتي أن أفوز بالانتخابات، بل كان هتي أن أترشح من باب الوصول إلى شرائح أوسع واطلاعهم على سياسة الحركات النسوية وعملية الدعايات على الأقل، لكن تم انتخابي. أقصد القول إن كلمتي كانت لها وزن، وفي تلك الفترة، أي في عام 2013، حصل شيءٌ هدم جميع الأحكام المسبقة من قبيل أن النساء لا تصوّت للنساء، وأن المرأة ذئب المرأة، لأنه كانت المرة الأولى التي تترشح فيها امرأة تنادي بالنسوية، وتطلب الأصوات وهي تتحدث عن جهود المرأة في البيت، والعنف الذي يمارسه الرجل على المرأة، وعن المواقف المعادية للنزعة العسكرية، وعن سياسات السلام. وبهذا الشكل، رأينا أن هذا الأمر له وقعه في المجتمع. وبعد ذلك، تسارعت وتيرة نضال الحركات النسوية في الجزيرة. وفي الفترة الممتدة من عام 2013 إلى الآن، أي خلال تسعة أعوام، دخلنا في مرحلة قمنا فيها بالتخلص من عدم المساواة بين الجنسين وجميع النواقص الأخرى الموجودة في قوانين جمهورية شمال قبرص تركيا منذ تأسيسها.

عندنا لا يوجد قانون مدني، بحكم أننا كنا في السابق مستعمرة إنجليزية، أي قبل تأسيس جمهورية قبرص عام 1960. لهذا السبب، بعض القوانين عندنا هي بقايا قوانين الاستعمار الإنجليزي. مثلاً قانون العقوبات كان يعتبر الجرائم التي تُرتكب ضد جسد المرأة جرائم غير أخلاقية، وجرائم التحرش والاعتصاب كانت يتم تعريفها ضمن ظروف عشرينيات القرن

الماضي. وكانت هناك مواد تعتبر العلاقة الجنسية بين الذكور جريمة، وتعاقب الذكور المثليين. لقد قمنا بمجموعة ضخمة من الإصلاحات التي طهرت قانون العقوبات من كل هذا، وغيرت باب الجرائم غير الأخلاقية إلى باب الجرائم ذات الطبيعة الجنسية، وألغينا عقوبة الإعدام، وقدمنا في قانون العقوبات تعريفاً للجرائم الموجهة للمثليين، أو بالأحرى تعريفاً للجرائم الموجهة للتمييز بين الناس على أساس الهوية الجنسية والميل الجنسي. بالطبع هذه الأمور لم تجرِ بشكلٍ سلسٍ دون أي معوقات، فبينما كنا نقوم بتلك الخطوات، واجهنا من يعترضنا ويطلق خطابات معادية للمثليين وكرهية للنساء ومحاولات قتل مختلفة. لكننا نجحنا، وأصبح قانون العقوبات في بلدنا اليوم يعتبر إطلاق خطابات الكراهية والتمييز بين الناس على أساس الهوية الجنسية والميل الجنسي عند الدخول في الوظائف الحكومية جرائم يعاقب عليها القانون. بالإضافة إلى ذلك، يمكنني القول إن الدولة كانت مقصرةً جداً في الخدمات الموجهة للنساء والمثليين جنسياً وفيما يتعلق بخدمات الرعاية على وجه التحديد. بعبارة أخرى، أدت مشاكل الميزانية وتبني رجال الدولة وجهة نظر ذكورية للغاية، إلى الافتقار إلى هذا النوع من الآليات المؤسسية. من الجدير بالذكر هنا أن Gender Equality Machinery المعروفة باسم آلية المساواة بين الجنسين هي إحدى الآليات التي تم اقتراحها من قبل الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. لقد كتبنا قانون تشكيلات دائرة المساواة بين الجنسين وأسسنا وحدة من شأنها أن تقدم خدمات خاصة للنساء والمثليين، وقمنا بتمرير قانونه. في الواقع، أحاول أن أقدم الآن ملخصاً قصيراً جداً... يعني أن مراكز الاستشارة للحد من العنف في قبرص، وبيوت اللجوء، ونقاط التركيز على الجندر، وأشياء أخرى مماثلة، عبارة عن قضايا مثيرة للجدل، قضايا بدأت تدخل حياتنا حديثاً فالتخلف الحاصل في سياسات الحقوق، وتعريف القضية بصورة مستمرة من خلال القومية، أو حصرها ضمن سياسة الهوية، هي من أكثر الأمور السلبية التي نعيشها نحن النساء في شمال الجزيرة. فضلاً عن المساوئ الأخرى الناجمة عن تقسيم الجزيرة. بعبارة أخرى، الجهة الوحيدة التي يمكن لشمال قبرص أن تقيم علاقات معها هي تركيا، والعلاقة التي توجد بين تركيا وشمال قبرص والتي توصف باستمرار على أنها علاقة بين "الوطن الأم" في إشارة إلى تركيا و"صغيرها" في إشارة إلى شمال قبرص، ليست علاقة بين الوطن الأم وصغيره. ولكن إذا كان لا بد من وضع اسم لهذه العلاقة، فإن تسميتها بالعلاقة بين المستعمر والمستعمَر سيكون ربما أكثر صواباً من الناحية المؤسسية. وبالتالي هناك شكل من أشكال العلاقة التي يمكننا تعريفها من خلال سياسة التريك والتحول المكاني واقتصاد الربيع. إننا نعيش في دولةٍ تعاني ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما تعانيها تركيا من آثار التضخم الناجم عن القرارات التي يتم اتخاذها في تركيا، بسبب استعمالنا لليرة التركية، وأخذت تذهب في طريقها نحو الفقر وهي الدولة التي كانت الناس فيها من الطبقة الوسطى متقدمون جداً. هذا الوضع يخص الشطر الشمالي من جزيرة قبرص ولا يخص الشطر الجنوبي الذي هو عضو في الاتحاد الأوروبي. ولا ننسى أن حالة الفقر هذه وما شابهها من المساوئ الأخرى تأتي بنتائج حادة، لا سيما على المرأة. أقصد القول إن المرأة تتأثر بالمشاكل والأزمات بصورة أكبر من الرجل، لا سيما فيما يتعلق بالجهود. وعندما يتعلق الأمر بالصراعات، فإن الصراعات الخطابية في المجال السياسي، وإن لم تكن صراعات ساخنة بالمعنى الفعلي، تخلق لدى المرأة أثراً كبيراً جداً. لا زلنا نحاول الصمود أمام هذه الآثار والنتائج، ولكن كلما تعرضت عملية السلام في قبرص لشللٍ، حصل تراجع في سياسات الحقوق. أعتقد أن حركات النضال النقابي ومؤسسات المجتمع المدني وبالطبع الحركات النسوية ستزداد قوةً في قبرص، عندما تكون عملية السلام وطاولة المفاوضات نشطتين، ولكن يحصل تراجع في هذه الحركات، حينما تصاب عملية السلام بسكتةٍ أو حينما تسود النزعة القومية والنزعة العسكرية، أو بالأحرى حينما تسود الخطابات بهذا المعنى. إننا في الوقت الراهن في مرحلةٍ حملنا على أن نعيش في أوساط تتصاعد فيها النزعة القومية والفاشية بشكلٍ خانق، إبان إخفاق المفاوضات التي جرت في مدينة كرانس مونتانا عام 2017. بتعبير آخر، التطورات الجارية في تركيا تؤثر على قبرص تأثيراً مباشراً، وأحياناً يكون لهذه التطورات تداعيات تفوق تداعياتها

في تركيا، ولكننا لسوء الحظ لا نستطيع أن ننقل أجندتنا إلى تركيا. أود أن أقدم لكم خالص الشكر لأنكم فسحتم لنا المجال للتعبير عن آرائنا في هذا المنحى.

ديلارا غوك: شكراً جزيلاً لك دوغوش خانم على الإيضاحات المفصلة والمعلومات الهامة فيما يتعلق بخلفية القضية. في الواقع، إن هذه الأعمال التي تقومين بها بصفتك ناشطة وعضو في الحركة النسائية أولاً، ثم عضو في البرلمان، هامة وقيمة جداً، وهناك نقاط وأمور ينبغي علينا التوقف عندها ومناقشتها بإسهاب. لكننا نود أن نتقل للحديث عن تجاربك في عملية التفاوض. إننا نعلم أنك كنت تعملين كعضو في اللجنة الفنية للنوع الاجتماعي أثناء مفاوضات قبرص، ونريد معرفة تجاربك والأوضاع التي واجهتكم في هذا الشأن، ويسعدنا أن تحدثينا قليلاً عن العملية، مثلاً ما هي الأوساط التي تأسست فيها هذه اللجنة؟ بوساطة من تأسست، وبمشاركة من تأسست؟ كيف كانت مشاركتك أنت؟

دوغوش دريا: تعلمون أن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 صدر عام 2000. لقد جاء هذا القرار بعد أن ناضلت المرأة لما يقرب من مئة عام. وتصاعد النضال من أجل السلام خلال عملية خطة عنان، وجرى استفتاء حيث تم التصويت بنعم بنسبة 65 بالمئة، ولكن بعد التصويت بلا من الجنوب، لم يتم إحراز أي تقدم يذكر بشأن حل قضية قبرص. في ذلك الوقت، كان هناك حوار مستمر بين الرجال على طاولة المفاوضات. وهذا الحوار كان حواراً يجري بين النخب، ولم تجر المفاوضات بحيث تعكس أصوات مختلف شرائح المجتمع من القاعدة إلى الأعلى. في الواقع، جرت المفاوضات بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، مع أن القبارصة الأرمن والقبارصة الموارنة أيضاً يعيشون في قبرص، إلى جانب القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وكانت جنوب قبرص، أي جمهورية قبرص، ترى طيلة تاريخ المفاوضات بأن تكون المفاوضات باتجاه بناء دولة مركزية، في حين كانت شمال قبرص ترى أن تجري المفاوضات لبناء دولة كوندراالية. بيد أن الأطروحة الفيدرالية، الأطروحة التي طرحتها تركيا في السبعينيات، هي النموذج الأمثل الذي يجب تبنيه اليوم في دول متعددة الإثنيات واللغات والأديان، وواحدة من النماذج المثلى من أجل توحيد هذه الجزيرة الصغيرة التي لا تحتل التقسيم ومن أجل العيش المشترك على أرض هذه الجزيرة. ولكن العنصر النسائي لم يكن حاضراً أبداً في المفاوضات ذات الصلة بهذا الحل الفيدرالي، فانطلقت عملية النشاطية وأسست النسويات من جنوب وشمال قبرص مجموعة أطلقنا عليها اسم "Gender Advisory Team"، أي "المجلس الاستشاري للنوع الاجتماعي".

كانت هذه المجموعة تضم نساء يعملن في المجال الأكاديمي ونساء أخريات يعملن ناشطات في المنظمات غير الحكومية. وكانت ليزا بوتهايم، على ما أعتقد، تمثل الأمم المتحدة في هذه المجموعة، وبدعمها أقيمت بعض المؤتمرات والندوات، وبدأت المناقشات حول الأسباب الكامنة وراء أهمية توعية النساء الناشطات في المجتمع المدني في هذا الموضوع، ومشاركة المرأة في عملية السلام. فيما بعد قام المجلس الاستشاري للنوع الاجتماعي بعمل شيء مهم للغاية. فقد كانت هناك ست مسائل يتم مناقشتها في المفاوضات، مفاوضات قبرص، وهي: الإدارة، وتقاسم السلطة، والملكية، والأراضي، والاتحاد الأوروبي، ومسائل أخرى مماثلة. وأخذوا يكتبون مقترحات النساء حول هذه المسائل. هذه المقترحات بالطبع كانت مقترحات

تم إنتاجها ضمن مجموعة معينة، ولكنها في ذات الوقت مقترحات تمت مشاركتها مع المنظمات غير الحكومية، وبالتالي من الإجحاف القول إنها أعدت مباشرة من الجهات العليا دون غيرها. ولكنها لم تكن مقترحات أتت بها منظمات نسائية محلية، بل كانت مقترحات تم إعدادها من خلال طرح أسئلة على غرار: إنكم تتحدثون عن الإدارة وتقاسم السلطة، وتحدثون عن توزيع السلطة في الدولة الفيدرالية، ولكن هل فكرتم في كيفية تأثير ذلك على النساء؟ هل تأخذون بالحسبان القضاء على التمييز بين الجنسين عندما تضعون سياسة المواطنة، وعندما تصيغون المواد ذات الصلة بكيفية انتقال الجنسية مثلاً؟ لأنه لا تزال هناك مواد في بعض القوانين في جنوب قبرص، مثل جواز انتقال الجنسية من الأب إلى الأبناء، وعدم جواز انتقالها من الأم، والاعتراف ببعض حقوق الميراث عن طريق الأب. هذا النوع من التمييز بين الجنسين موجود أيضاً في قوانين جنوب قبرص اليونانية مع أنها تتمتع بأنها دولة معترف بها منذ وقت طويل، ومتقدمة علينا بما يقرب من 10-15 عاماً. نحن ماذا قلنا، قلنا إنه طالما سيتم بناء دولة فيدرالية فلتكن هذه الدولة تراعي المساواة بين الجنسين، لأننا بهذه الخطوة سنوفر 25-30 عاماً، لأن تغيير كل شيء يتطلب منا نشاطية وعملاً ميدانياً وبناء المنظمات. ولو راعي المشرعون النوع الاجتماعي آنذاك، لما كنا الآن نتحدث عن تغيير القوانين، بل عن المشاكل التي نواجهها في تطبيقها. لكننا لا زلنا في موقع نتحدث فيها عن تغيير القوانين والتشريعات. فيما بعد، جاء ذكر نضالنا هذا في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، خلف كوفي عنان، وقالت الأمم المتحدة إن نشاط المرأة في إطار القانون رقم 1325 أمر مشجع ويجب دعمه. بالطبع كان محمد علي طلعت بيك رئيساً للجمهورية من الجناح اليساري، وكان يهتم بهذا النوع من الأعمال، ولكن فيما بعد تغير رئيس الجمهورية، وأصبح الدكتور درويش أر أوغلو رئيساً للجمهورية، فتباطأت عملية التفاوض وقل الاهتمام بهذه الأعمال. ومن أجل الحصول على النتيجة، أي من أجل تأسيس اللجنة الفنية للنوع الاجتماعي، انتظرنا إلى أن تولى مصطفى أقنعي منصب رئيس الجمهورية عام 2015. التقى مصطفى أقنعي مع نيكو أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص آنذاك، وقدم للجان الفنية التي تدعم طاولة المفاوضات اقتراحاً لإنشاء لجنة فنية للمساواة بين الجنسين. وكانت الرفيقات في الجنوب يمارسن الضغط على أناستاسياديس بشأن هذه القضية ويدافعن عنها. وهكذا، تم إنشاء هذه اللجنة الفنية للمساواة بين الجنسين. وقد كان في اللجنة أعضاء من شمال قبرص، أعضاء يتحدثون من أوساط أكاديمية ومنظمات غير حكومية. وبما أن اللجنة تُعرف باسم اللجنة الفنية للمساواة بين الجنسين، فقد كانت تضم أيضاً أعضاء من الذكور، أعضاء يعملون في المجال الأكاديمي ويؤيدون الحركات النسوية. وبالنسبة للمجموعة التي تضم أعضاء من الجنوب، يمكنني القول إنها كانت مختلفة عنا بعض الشيء. أجل لقد كانت هي الأخرى تضم أكاديميين ونساء ناشطات، ولكنها كانت تشكل في ذات الوقت فريقاً يضم شخصيات من وزارة الخارجية ويتحدث بلغة الدولة، أي بلغة أكثر رسمية. في المراحل الأولى جرى بيننا نقاش من قبيل: هل ستقوم هذه اللجنة الفنية بأعمال محلية لإعداد النساء لعملية السلام؟ هل ستذهب إلى القرى والبلدات أم إلى طاولة القادة وتتحدث حول عملية التفاوض؟ كيف يجب أن يكون الدستور الفيدرالي؟ كيف يجب أن نصوغ الوحدات المتوخاة فيدرالياً، مثل الوزارات، وديوان المظالم... والوحدات الثانوية التي سيتم بناؤها في ظل هذه الوحدات. هذا النقاش كان موجوداً في مجموعة القبارصة الأتراك، وكذلك في مجموعة القبارصة اليونانيين، وكان موجوداً أيضاً بيننا. وبما أن التقويم لم يكن واضحاً أمامنا، فتوصلنا بالإجماع إلى أن نضع أمام القادة ما يجب فعله بشأن الدستور الفيدرالي والوزارات الفيدرالية التي سيتم إنشاؤها، فأعدنا دراسة خطية جادة حول هذه المسائل ونقلناها إلى القادة. لكنها لم تنعكس على طاولة المفاوضات بأي شكل من الأشكال. كما تعلمون، هناك مشكلتان أساسيتان تقعان عندما يتم مشاركة المرأة في طاولة المفاوضات أو في اللجان الفنية التي يتم تشكيلها في دول مختلفة، في إطار قانون رقم 1325. المشكلة الأولى هي أن الأشخاص

الذين يشاركون في طاولة المفاوضات أو في اللجان الفنية يكونون على اتصال برئاسة الجمهورية، ولا يمكنهم بالتالي صياغة رأيهم الحر بما فيه الكفاية، وينظرون إلى المسائل من خلال الشؤون الخارجية أو السياسات الرسمية. والمشكلة الثانية هي أن هذه المقترحات لا تنعكس كثيراً على طاولة المفاوضات أو تبقى خلف أجندات أخرى، ويعتبرونها قليلة الأهمية، حتى وإن كانت تبدو جميلة من ناحية الشكل. يمكنني القول إننا نلنا نصيبنا من هذا. فبعد الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2020، استقال بعض أعضاء اللجنة الفنية القبرصية التركية، قائلين إننا لا نستطيع العمل مع هذا الرئيس الجديد. أنا كنت من الذين لم يستقيلوا، وذلك لأنه لم يتفضل أحد علينا بهذه الوظيفة. بل نحن فتحنا هذا المجال بجهودنا ونحن نعاني الأمرين. وقلت فليتفضلوا وليلقوا بي خارج هذه اللجنة إن كان يريدون إقصائي منها. ولكن لا توجد أي تطورات تذكر بشأن اللجنة الفنية للمساواة بين الجنسين منذ عامين اثنين، ولا توجد أي دعوة لعقد اجتماع، ولا نعرف من هم أعضاء اللجنة الجدد. لسوء الحظ، الوضع ذاته ينطبق على الفريق الذي في الجنوب؛ فالرفاق الذين كانوا يعملون في هذا الفريق وهم على صلة بوزارة الخارجية تم تعيين بعضهم سفراء خارج القطر، وسافر بعضهم الآخر إلى الخارج لأداء واجباتهم الأكاديمية، فتم حل اللجنة الفنية التي في الجنوب. ولا أعلم إن تم تعيين أسماء جديدة أم لا، ولكن حتى وإن تم تعيينهم فإنه لا يوجد أي مبادرة من شأنها تؤثر على طاولة المفاوضات.

ديلارا غوك: شكراً جزيلاً لك دوغوش خانم. لقد عرفنا مما ذكرته تفاصيل عن العقبات والعوائق التي تقف أمام مشاركة المرأة، سواء في شمال قبرص أو جنوبها. في الواقع، كنا قد أعدنا بعض الأسئلة التي أردنا توجيهها إليك فيما يتعلق بنتائج أعمال اللجنة الفنية للمساواة بين الجنسين، ولكننا أدركنا أثناء حديثك أن الوصول إلى النتيجة كان صعباً، وأنه لم يتم الوصول إلى النتائج المنشودة. وعرفنا أنه لم يتضح بعد ما الذي سيحدث. كما تعلمين، قد لا يمكن التوصل إلى نتيجة في عمليات السلام، ولكن هناك تداعيات وأثار تأتي بها هذه العمليات. ترى هل أسفرت جهود اللجنة الفنية للمساواة بين الجنسين عن الوصول إلى القاعدة الشعبية إلى حد ما؟ هل تعتقدين أنها خلقت اختلافاً فيما يتعلق بمشاركة المنظمات النسائية والمنظمات الأخرى في المجتمع المدني؟ هل لديك أي ملاحظات من هذا القبيل؟

دوغوش دريا: إن انعكاس نتائج أعمالنا على القاعدة الشعبية أو زيادة الاهتمام ونقصانه أمور ذات صلة بالظروف إلى حد ما. ففتنشي جائحة كورونا منذ نهاية عام 2019، أو بالأحرى منذ مطلع 2020، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، وازدياد النساء فقراً، وزيادة معدلات العنف ضد المرأة، واضطرار الناس لهجرة بلادهم، كل ذلك يشكل عقبة أمام التوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بمفاوضات السلام، وتضاءل الاهتمام بمفاوضات السلام، أو تناولها في جدول الأعمال باعتبارها موضوعاً يستحق النقاش. وإذا ما حاول بعضهم الإتيان بذلك إلى الأجندات وجدول الأعمال، يجدون أنفسهم أمام ردود أفعال على غرار: "هذه ليست أجندتنا الحالية"، "إننا نزداد فقراً"، "لا نعرف كيف ندفع فواتيرنا"، "لا يمكننا شراء حفاضات لأطفالنا"، "لا يمكننا شراء الحليب"، وغيرها من ردود الأفعال، وهذه كلها مشاكل حقيقية وواقعية. هل هذه المشاكل لها علاقة بسياسات السلام؟ نعم لها علاقة. إننا نحاول أن نقول إن المشاكل التي نعاني منها اليوم هي في ذات الوقت مشاكل ناجمة عن عدم حل قضية قبرص، فالمجتمع القبرصي التركي مجتمع لا يستطيع أن يقول لهويته إنه هويته ولا يستطيع أن يقول لأرضه إنها أرضه، مجتمع تم استبعاده من جميع الأنظمة القانونية في العالم، ولا يزال يحاول الوقوف صامداً رغم سياسات القمع

والاضطهاد والتحول، منذ سبعين سنة أو يزيد. أود أن أذكر بعض الأشياء التي قد يجهلها المستمعون فيما يتعلق بشمال قبرص. مثلاً، لم نتمكن من إجراء تعداد سكاني منذ عام 2011، لأننا من جهةٍ نشهد عملية نقل مستمر للسكان إلى هنا، وجعل هؤلاء السكان مواطنين محليين، ونشهد كذلك عملية مثل تحديد من سيحكم سياسياً من خلال المواطنين الذين تم منحهم الجنسية حديثاً، ونجد أنفسنا من جهةٍ أخرى محصورين بسبب هيمنة رؤوس الأموال التركية على هنا اقتصادياً. وبما أننا مواطنو جمهورية قبرص التي تأسست عام 1960، فنحن مواطنون في الاتحاد الأوروبي ولكن نعيش ظروفاً غير الظروف التي يعيشها المواطنون في دول الاتحاد الأوروبي؛ فالمرء الذي يعيش في الشمال بعد أن يقطع مسافة 2-1 كيلو متراً فقط يصل إلى جنوب قبرص ويشعر نفسه فقيراً 15 ضعفاً، أو عندما ينتقل شخص يعيش في الجنوب إلى شمال الجزيرة ويذهب إلى محل للتسوق، يمكنه أن يشتري 15 منتجاً والمواطن المحلي في الشمال يشتري منتجاً واحداً فقط، هذا أمر ناجم عن وضع الليرة التركية في الشمال. هذه الفجوة الاقتصادية تقلل الآمال في بناء السلام بين الشعبين، لأنه كما تعلمون في الهياكل الفيدرالية، المجتمع الغني لا يرغب بإنشاء اتحاد فيدرالي مع المجتمع الفقير، لأنه إن حصل ذلك سيحصل تدفق للموارد من الأغنياء إلى الفقراء. جدل من هذا القبيل موجود أيضاً في النماذج الفيدرالية الأخرى، في بلجيكا مثلاً يوجد هذا الجدل. لكل هذه الأسباب نمر بمرحلةٍ تضاعفت فيها الآمال ببناء السلام. هناك أمر آخر ينبغي ذكره في هذا الصدد، وهو أن الأجيال التي ولدت بعد عام 1974 هم أكثر ألفةً مع القبارصة اليونانيين، ربما بسبب ولادتهم بعد التقسيم مباشرة، ولكن هذا الوضع لا ينطبق على الناس الذين ولدوا بعد عام 2000، لأنهم يفتقرون إلى ثقافة العيش المشترك. صحيح أن هناك اتصال بين شعبي الجانبين وهناك علاقات وثيقة بينهما نتيجة تطور تكنولوجيا وسائط التواصل الجماعي، ولكن مبدأ مشاركة بلدٍ واحد وبناء دولة واحدة يضم الجانبين يتعرض للتقلص والتآكل. بعبارةٍ أخرى، قد يبدو الأمر وكأنه تناقض، لكن الناس يتواصلون ويبنون العلاقات بصفتهم أفراد مجتمعين مختلفين وليس بصفتهم مواطني دولة واحدة. لذلك، لدينا في هذه المرحلة رسالة ومهمة من قبيل تكرار السياسات المتعلقة بهذا الحل الفيدرالي ونقل أجندة السلام هذه إلى القاعدة الشعبية، ولكن يجب أن أقول إن ظروفنا ليست في وضع جيد.

ديلارا غوك: أشكر مرة أخرى دوغوش خانم. في الواقع، هناك بعض العقبات السياسية والاقتصادية التي تشدد على الاستقطاب، ولكن مع ذلك نجد في قبرص بعض الهياكل التي تعمل على إرساء السلام والعيش المشترك، ولعل إحداها هي مبادرة "وحدوا قبرص الآن / Unite Cyprus Now". إننا نعلم أنك تهتمين بهذه الهياكل. نود أن نعرف منك عما إذا كانت هناك هياكل أخرى مشابهة تعمل في نفس المجال. ماذا رأيك بهذه الهياكل وتأكيداتها على العيش المشترك؟ هل تعتقدين أنها هياكل هامة؟ هل تعتقدين أن هذه الهياكل التي تدعم هذا التأكيد على العيش المشترك وتناضل من أجله تتلقى نفس الاستجابة من القاعدة الشعبية؟

دوغوش دريا: نعم إنها هامة، حتى أنها تعادل في قيمتها الذهب، لأنه من الأهمية بمكان إنشاء لغةٍ بناء على النقاط المشتركة بدلاً من ثقافة النزعة القومية التي تعبر عن نفسها باستمرار من مكان يمتاز بالاستقطاب والتمييز والفاشية وتركز على سياسات الهوية وتعمل على مونتاج الناس من خلال اختلافاتهم. لهذا، أعتقد أنه من المهم جداً للمجتمعات أن تواجه آلام الحرب، وربما تقبل على الاعتذار من بعضها البعض. في واقع الأمر، ألقيت خطاباً في البرلمان عام 2014 دعوت فيه الناس

في جانبي الجزيرة إلى هذه المواجهة، وقلت فيه إنه لا يوجد منتصر في الحرب، وإن الناس في جانبي الجزيرة خسروا ممتلكاتهم وتعرضوا للقتل والاعتصاب، لكن بعضهم أخذوا يهدون بشكل كبير، حتى في تلك الفترة، لأنهم كانوا لا يريدون أن نتحدث عن بعض الأشياء. ويمكن القول بالتالي إن الأعمال التي يقوم بها الأشخاص الذين يحاولون تسليط الضوء على ثقافة العيش المشترك وثقافة العمل المشترك ليست مجرد نشاطية المجتمع المدني، بل تعتبر في نفس الوقت مقاومة كبيرة. وهناك اليوم مجموعات مختلفة تعمل تحت سقف دار التضامن (Home for Cooperation)، لا سيما في منطقة ليدرا بالاس. وتوقفت هذه المجموعات عن العمل لبعض الوقت بسبب تفشي الوباء، حيث لم يكن العبور ممكناً بين جانبي الجزيرة لفترة معينة، ولكن الآن نشطت من جديد. وهناك الكثير من العمل الذي يقوم به الشباب على وجه الخصوص. فيما مضي، أي قبل تفشي الوباء، كانت هناك دراسات مشتركة نقدية حول تعليم التاريخ في كلا الجانبين، وكان يتم إجراء استطلاع رأي الشباب والنساء والفئات العمرية المتوسطة حول السلام، ويتم نشرها. هنا ينبغي أن أقول إنه يجب العمل بشكل أكبر من أجل انتشار هذه الأعمال وذيوعها. ثم إن هناك منتدى الحوار القبرصي الذي يقوم بعمل مهم للغاية، وينشئ البيانات بحيث تكون متاحة للناس، ولكن هذه الأعمال في الواقع لا تتعدى كونها أعمال تدور بين الحضرين والمتعلمين والسياسيين الذين يعرفون سبب أهمية السلام. وأعتقد أن هناك مشاكل جادة بشأن انتشار هذه الأعمال على مستوى القرى والبلدات. وبالتالي تبقى هذه الأعمال مقتصرة على النخب، ولكن باعتقادي أنه حتى لو كانت مقتصرة على النخب، فإن عدم انتشارها على صعيد أوسع ناجم عن عدم قدرة الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال على وضع الكثير من الرؤية أو الجهد. أقولها من باب الانتقاد إن هذه الجهود تبقى ضمن إطار ضيق لأن الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الذي أنتهي إليه، عاجزة عن بناء هذا النوع من المجال السياسي.

ديلان قايا: شكراً جزيلاً لك دوغوش خانم. في الواقع، أنت محقة جداً. إننا أيضاً في تركيا نتابع منتدى الحوار القبرصي (Kıbrıs Diyalog Forumu) ودار التضامن (Home For Cooperation)، ولا سيما تلك المبادرات التي تفسح مجال الحديث أمام الجانبين، والتعرف على بعضهما البعض، والتواصل مع بعضهما البعض. وأعتقد أن التاريخ المشترك قيم حقاً، لكن النقطة التي أكدت عليها هي جانب نفتقده أيضاً في المنظمات غير الحكومية في تركيا. بتعبير آخر، فإن إضفاء الطابع الاجتماعي على السلام، وعدم حكر الحديث عن السلام بيد مجموعة معينة وجعله متاحاً أمام فئات المجتمع وبالتالي انتشاره وجعل السلام موضوعاً تتناوله جميع شرائح المجتمع في حياتهم اليومية، والقيام بتسيير أعمال في هذا الشأن؛ نقطة يجب أن يتخذها جميعنا أساساً. وأخيراً نود أن نختم حديثنا معك عن رأيك بالنهج العام وعن مقترحاتك فيما يتعلق بعمليات النشر المحلية إذا ما وضعنا بالحسبان عملية التفاوض وأعمال المنظمات غير الحكومية. ونود أن نعرف في ختام الحديث الآراء التي تودين مشاركتها معنا وإضافتها أخيراً.

دريا دوغوش: للإجابة عن هذه الأسئلة لن أكتفي بذكر رأيي، بل سأذكر أيضاً تجربة عشتها بشكل مباشر. ففي عام 2002، كان عمري آنذاك 23-24 عاماً، سمعت أنه ستبدأ عملية السلام في قبرص، فحزمت حقائبي وجات إلى قبرص من إسطنبول. وهذه الخطة التي أعدتها الأمم المتحدة في ذلك الوقت كانت خطة مكونة من ألفي صفحة أو يزيد، رغم أنها أعدت باستخلاص مواضيع المناقشات والمفاوضات التي جرت هناك حتى ذلك الوقت. وكان يجب أن يعرف الشعب هذه الخطة



ويكون عنده فكرة حول ما يجب التصويت عليه، وهذا بالطبع شيء يصعب شرحه، ولكننا مع ذلك حشدنا النفير في ذلك الوقت، بالتعاون مع وسائل الإعلام، والأحزاب السياسية، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، وتجولنا في القرى قرية إلى قرية، وشرحنا للشعب خطة عنان صفحة صفحة. مثلاً إن تحقق السلام فهل سأغير مكاني أم لا؟ إن تعين علي مغادرة داري فمن سيقوم بتغطية نفقاتي؟ إن تعين علي الانتقال من المنطقة التي أعيش فيها إلى منطقة أخرى، مثلاً أعمل الآن عاملاً في قطف البرتقال أو مثلاً لدي بستان من البرتقال وأعتمد في معيشتي عليه، ولكني كيف سأؤمن معيشتي لاحقاً؟ كل هذه الأسئلة التي كانت تدور في أذهان الناس إجاباتها كانت موجودة أصلاً في خطة عنان، فكتنا نجيب على أسئلتهم ونبين لهم ما يجب فعله.

فهذا القدر الكبير من الدعم المجتمعي كان ينجم أساساً من امتلاك الناس معلومات وأفكار عن الأشياء التي سيصوتون لها. في نهاية المطاف، هذه الخطة ستغير مصير بلد بأكمله وتؤسس هيكل دولة جديدة. ولا ننسى أنها خطة مكونة من ألفي صفحة تم إعدادها باللغة الإنجليزية وكان يجب ترجمتها ولكن الترجمة ربما ستستغرق وقتاً طويلاً حتى تكون ترجمة دقيقة خالية من التباس وتعقيد في المفاهيم. ولكن الجميع شمر عن ساعديه في ذلك الوقت، بما فهم المحاميين واللغويين وتطوعوا للقيام بترجمة الخطة في وقت قصير جداً وجعله متاحاً أمام الجميع. وأخذت العديد من الصحف تنشر أجزاء من خطة عنان كل يوم وتضعها بين يدي القراء. وإني واثقة أنه بفضل هذا النوع من التعبئة وشد النفير والتركيز على إيجاد الحلول، ستكون الأعمال الأخرى التي قد تبدو عالقاً ستكون متاحة بين يدي الناس. أعتقد أنها مسألة مؤقتة. أنا بطبيعتي لست متشائمة، وأحب كثيراً هذه المقولة التي قالها غرامشي: "لتبقي إرادتي متفائلة حتى لو كان ذهني متشائماً". إني على يقين أن عملية السلام بين المجتمعات أو عملية السلام في المجتمع الواحد لا يمكن أن تتحقق بدون الإرادة، ولا يمكن لأحد أن يقدمها لنا على طبق من الذهب. فالناس الذين يأخذون زمام المبادرة في هذا الشأن، ويبدلون جهوداً جبارة في الميدان، ربما لا يستطيعون فتح الباب ولكنهم يمنعون إغلاق الباب علينا، بأيديهم أو أذرعهم أو أرجلهم أو بكامل أجسامهم؛ هم الناس الذين سيفتحون أبواب السلام. لهذا السبب أعتقد أنه يجب أن نعرف أن الأعمال التي نقوم بها أعمال هادفة ذات مغزى وأنه يجب أن نكون على يقين أنها ستتحقق يوماً طالما استطعنا الحفاظ على إرادتنا عالية. إننا نعيش الآن فترة تتطلب منا أن نمنع وقوع شيء على رؤوسنا بدلاً من تغيير الأشياء. ولكن هذه الفترة فترة مؤقتة، تماماً كما حصل في تركيا، على ما أتذكر كان هناك عملية سلام عظيمة في تركيا عام 2015، ولكنها انتهت خلال 7-8 أشهر بسبب عدد من السياسيات، وتولدت أجواء التشاؤم التي خيمت على الناس كالشيخ. لكنني أعتقد أن أجواء التشاؤم هذه ليست دائمة، بل أوضاع مؤقتة لها علاقة بالظروف الاقتصادية والسياسية والسياسات الخارجية. فالعلاقات التي تقيمها اليوم تركيا والولايات المتحدة، والتطورات الجارية في شرق البحر الأبيض المتوسط قد تساعدنا على الذهاب إلى مكان مختلف تماماً فيما يتعلق بقضية قبرص، ذلك لأن محاولة تركيا جلب السياسات القديمة باسم حل الدولتين ضمن غلاف جديد إلى جدول الأعمال مرهونة بمصالح تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط. لذلك أعتقد أن هذه الأوضاع ليست ثابتة، وأعتقد أن هذه الأعمال التي يتم إنجازها، والنصوص التي يتم إنتاجها، والنشاطية التي يتم القيام بها، عبارة عن خطوات يتم اتخاذها من أجل مستقبل أكثر إشراقاً.

ديلان قايا: شكراً جزيلاً لك. لقد سررنا كثيراً بحضورك برنامجنا ومشاركتك لخبراتك وتجاربك معنا. أجل، قبرص قريبة منا جغرافياً وسياسياً، ولكن معرفتنا بها على المستوى المجتمعي محدودة جداً، وفتح المجال أمام النقاشات التي تكسر هذه

الحدود لا يكون سهلاً دائماً. لهذا السبب، نرى أن الحديث معك من منظور واسع ومناقشة العملية قيّم جداً. نشكركم مرة أخرى.

دوغوش دريا: أشكركم مرة أخرى على منحي هذه الفرصة.

ديلارا غوك: لا أخفي عليك أنني عندما استمعت إلى كلامك أدركت بشكل أفضل أن لدينا العديد من مجالات النضال المشتركة، وأدركت مرة أخرى أن هناك الكثير من النقاط التي يجب مناقشتها بالتفصيل مع اعتبار هذا اللقاء نقطة انطلاق للقاءات أخرى تجمعنا بك. نأمل أن تجري عملية التفاوض قريباً وبصورة سلمية يشترك فيها النساء بصورة أكثر فعالية، لتعود بالفائدة على جميع الناس الذين يعيشون في جانبي جزيرة قبرص. لقد سعدنا جداً باستضافتك في برنامجنا ونقدم لك خالص الشكر على هذا الحديث الشيق. دمت سالمة دوغوش خانم.

دوغوش دريا: شكراً لكم.